جواب على سؤال شفوي آني رقم 8468 تقدم بع فريق التجمع الدستوري

حول موضوع :

"وضعية الأشخاص في وضعية إعاقة ببلادنا"

مجلس النواب، الاثنين 21 دجنبر 2020

يندرج عمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة الموجه لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة في إطار البرنامج الحكومي2017-2021، ولاسيما المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي؛ حيث يتم تنزيل مجموعة من الأوراش المهيكلة لعل ابرزها تنفيذ السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015-2025، والتي أعدت وفق منهجية تشاركية مع مختلف الفاعلين، من قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وجمعيات المجتمع المدني العاملة في مجال الإعاقة، وخبراء.

كما يتم منذ 2017 تنفيذ مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021، والذي ساهم في إعداده 24 قطاعا حكوميا. ويتكون من 6 محاور للتدخل و24 ورشا و150 مشروعا و419 تدبيرا. وقد حدد لكل تدبير من التدابير القطاعية المبرمجة مؤشرات لقياس الإنجاز والأثر والقطاع المسؤول عنه والبرمجة الزمنية؛ كما أن مخطط العمل هذا يترجم جميع الالتزامات الحكومية التي تم إعلانها في التصريح الحكومي.

وتنفيذا لهذا المخطط يتم حاليا تنزيل العديد من البرامج والمشاريع والإجراءات التي من شأنها النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان مشاركتهم الاقتصادية والاجتماعية في المجهود التنموي لبلادنا.

وفي هذا الإطار، يمكن الاشارة إلى أهمها حسب المجالات المختلفة للتدخل:

- **مجال تنسيق تفعيل الأوراش العرضانية للسياسة العمومية للنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة :**

✓ **برنامج تتبع وتنسيق تنفيذ مخطط العمل الوطني للسياسة العمومية المندمجة:**

في إطار تتبع أجرأة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، ومخططها التنفيذي 2017 -2021 الذي يضم 24 ورشا، و150 مشروعا، و419 تدبيرا موزعة على 6 مجالات للعمل، واللذين اعتمدتهم اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالنهوض بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة، على التوالي في 24 نونبر 2015 و17 يوليوز 2017، تباشر وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، إلى جانب مكونات الحكومة، تنفيذ مجموعة من البرامج المهيكلة، المنبثقة عن هذا المخطط الوطني.

وتشكل هذه المشاريع والبرامج نقلة نوعية وهيكلية في مجال تدبير قضايا الإعاقة ببلادنا، كما ستيسر تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من المشاركة الكاملة والفعالة في المجتمع .

وبعد مرور حوالي 3 سنوات على بدء القطاعات الحكومية والمؤسسات التابعة لها في تنزيل التزاماتها المندرجة في المخطط التنفيذي، تم إعداد تقرير تفصيلي نصف مرحلي 2017 – 2019 حول حصيلة هذه المنجزات، وحول أهم الاشكالات والتحديات التي ميزت المرحلة الأولى من تنفيذ هذا المخطط.

وبغية الوقوف على تقدم أشغال إنجاز هذا المخطط، فقد تم في 30 شتنبر 2020 تنظيم الاجتماع السادس للجنة التقنية المنبثقة عن اللجنة الوزارية المكلفة بتتبع تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، والذي يعتبر محطة نصف مرحلية هامة في مسلسل تتبع إنجازية مخطط العمل الوطني للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2017-2021.

✓مشروع إرساء نظام لدعم وتشجيع ومساندة الأشخاص في وضعية إعاقة:

استنادا إلى المادة 6 من القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحماية حقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، يتم حاليا العمل على وضع **نظام للدعم الاجتماعي والتشجيع والمساندة لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة.**

وقد أنجزت الوزارة دراسة حول هذا النظام، تهدف إلى تحديد مختلف مكونات الدعم، وتحديد المستفيدين المباشرين وغير المباشرين، وتحديد شروط ومسطرة الاستفادة، وتحديد الفاعلين الأساسيين المعنيين بتدبير هذا النظام، وإبراز نمط الحكامة الذي سيعتمد في تدبير الدعم، والأنماط المتعلقة بالتمويل، والشروط والضمانات الكفيلة باستمرارية الدعم.

وسيستفيد من هذا النظام الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، وخاصة الذين هم في وضعية فقر، بالإضافة إلى مراكز الرعاية الاجتماعية التي تتكفل بهم.

وفي إطار هذا النظام، خلصت الدراسة **إلى تحديد 13 خدمة** يمكن أن يستفيد منها الأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم، كما حددت كذلك المستفيدين من كل خدمة حسب درجة الإعاقة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم تقديم مخرجات الدراسة في **مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 5 دجنبر 2019**. حيث تم الاتفاق على أن يستهدف هذا النظام تحسين الخدمات الحالية وتعزيز مواردها المالية وضمان استدامتها، مع العمل بصفة تدريجية على دعم الحاجيات غير المستجابة حسب الأولوية.

✓مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة:

تنفيذا لمقتضيات القانون الإطار رقم 13-97 المتعلق بحقوق الاشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، خاصة المادة 2 منه التي تنص على تعريف جديد للإعاقة، كنتاج لتفاعل الجانب الطبي مع الجوانب الاجتماعية وتلك المرتبطة بالمحيط، وكذا المادة 23 من هذا القانون المتعلقة بإصدار **"بطاقة خاصة"** بالإعاقة، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة مشروع إرساء نظام جديد لتقييم الإعاقة.

ويتم حاليا استكمال عملية إنجاز الدراسة الخاصة بهذا المشروع والتي ستمكن من إعداد أدوات التقييم التي تتلاءم مع التزامات المغرب الدولية والوطنية في هذا المجال، خصوصا مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والقانون الإطار رقم 13-97، كما سيتم اقتراح الهياكل المؤسساتية والتنظيمية الضرورية لتقييم وضعيات الإعاقة.

ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء مرجعية وطنية لتقييم الإعاقة كدعامة أساسية لإصلاح ورش الحماية الاجتماعية من خلال الاستهداف الناجع والترشيد الأفضل للموارد. وبهدف الاستئناس بالتجارب الدولية في مجال آليات تقييم وتحديد الإعاقة وللتعرف على الممارسات الفضلى في هذا المجال، تم تنظيم ورشة دولية حول تقييم الإعاقة يومي 20 و21 يناير 2020 بالرباط بمشاركة مختصين وخبراء من منظمة الصحة العالمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكذا ممثلين من بعض الدول التي قامت أو تقوم حاليا بإصلاح أنظمتها التقييمية، اعتمادا على التصنيف الدولي لتأدية الوظائف والصحة والإعاقة كمرجعية.

كما تم إنجاز دراسة مقارنة دولية لآليات تقييم الإعاقة وكذا تحليل الوضعية الراهنة للنظام المعتمد حاليا.

✓تعزيز التنسيق في مجال تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة

تم يوم الخميس 03 دجنبر 2020، توقيع اتفاقية-اطار، مهمة، للشراكة والتعاون بين وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة، تسعى إلى تعزيز التنسيق في مجال تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة، من خلال العمل المشترك في المحاور التالية:

- تقوية الإطار القانوني والمؤسساتي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- توسيع العرض المدرسي للتربية الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة؛
- تطوير النموذج البيداغوجي للتربية الدامجة؛
- تأطير الخدمات التربوية والتأهيلية والتكوينية والعلاجية الوظيفية التي تقدمها الجمعيات؛
- وضع برامج وطنية للتكوين والمساهمة في إذكاء الوعي وتحسيس وتعبئة مختلف المتدخلين والشركاء المعنيين.

وستمكن هذه الاتفاقية من إعطاء دفعة قوية لتحسين إلتقائية المبادرات والتنسيق المتواصل فيما بين الفاعلين العموميين، وذلك من أجل تمكين التلاميذ والطلبة في وضعية إعاقة من التمدرس والتعليم، والعمل على التأهيل المندمج لمؤسسات التربية والتكوين، وذلك بتوفير الخدمات الطبية والشبه الطبية والتجهيزات والبنيات التحتية الملائمة من ولوجيات وأدوات بيداغوجية لإنجاح عملية تعليم المتمدرسين من الأطفال في وضعية إعاقة.

✓الادماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة

- **في الوظيفة العمومية : تفعيل نظام الحصيص**

عملت الوزارة في إطار اختصاصاتها المتعلقة بتنسيق السياسات العمومية في مجال النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، على المساهمة في إعداد وتنزيل النصوص التنظيمية المتعلقة بتوظيف الأشخاص في وضعية إعاقة في القطاع العام، بتعاون مع كل من وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، بالإضافة إلى الأمانة العامة للحكومة، وبتأطير ومواكبة من رئاسة الحكومة.

كما ساهمت الوزارة في تنظيم المباراة الموحدة الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لسنتي 2018 و2019، خصص لهما على التوالي 50 و200 منصبا للتوظيف.

ويتم حاليا العمل على تنظيم النسخة الثالثة لهذه المباراة في شهر دجنبر الحالي 2020 والتي خصص لها 200 منصب بموجب السنة المالية 2020.

- **تشجيع مبادرات التشغيل الذاتي :**

تميزت سنة 2020 بعقد اتفاقية الإطار للشراكة المتعلقة بمواكبة وتسهيل الاندماج المهني وتشجيع مبادرات التشغيل الذاتي لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة، والتي تم توقيعها بين 6 شركاء يوم 3 دجنبر بمناسبة اليوم العالمي للأشخاص في وضعية إعاقة، وهم: وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، ووزارة الشغل والإدماج المهني، والتعاون الوطني، ووكالة التنمية الاجتماعية، والوكالة الوطنية لإنعاش التشغيل والكفاءات، ومكتب تنمية التعاون.

وتهدف هذه الاتفاقية الاطار إلى إحداث دينامية جديدة وتأسيس انشاء منظومة لتشجيع الاندماج الاقتصادي للأشخاص في وضعية إعاقة.

- ✓ **إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق:**

لتعزيز آليات الالتقائية والرصد والتتبع والحكامة وتنفيذا لالتزاماتها المدرجة في مخطط العمل الوطني، تم إحداث المركز الوطني للرصد والدراسات والتوثيق كآلية لتقوية الرصد والحكامة في مجال الإعاقة، في 29 مارس 2018.

وقد تم إرساء هياكل المركز والمصادقة على القوانين الأساسية التي تضبط حكامته. ويقوم المركز خلال هذه السنة أي 2020 بإعداد دراسة، تتعلق بتجميع بيبليوغرافيا في مجال الإعاقة ببلادنا.

■ مجال الخدمات والتكفل و دعم القدرات :

✓ البرنامج الوطني للتأهيل في مجال إعاقة التوحد "رفيق":

ولتمكين بلادنا من التوفر على الخبرة اللازمة والكافية في مجال تشخيص وتربية وتعليم وتأهيل الأشخاص ذوي التوحد، أطلقت الوزارة برنامج«رفيق» تحت إشراف السيد رئيس الحكومة في بداية سنة 2019 يمتد على مدى 3 سنوات (2019-2021). ويهدف هدا البرنامج إلى تكوين 180 خبيرا على ثلاثة أفواج بمعدل 60 خبيرا سنويا في أحدث الطرق والمقاربات السلوكية والبيداغوجية المعمول بها دوليا و3600 ممارسا بمعدل 1200 ممارس سنويا.

وقد تخرجت الدفعة الأولى من هذا البرنامج، وهي تعمل حاليا بمختلف المرافق الصحية والاجتماعية والتربوية العمومية.

وخلال سنة 2020 يتابع الفوج الثاني تكوينه في إطار هذا البرنامج.

ويستفيد من هذا البرنامج ممثلين عن وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وزارة الصحة، التعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية.

✓ برنامج تتبع أجرأة خدمات صندوق دعم التماسك الاجتماعي:

- بالنسبة لمجال **اقتناء الأجهزة الخاصة والمعينات التقنية**، تم ما بين 2015 – 2019 اقتناء معينات تقنية وأجهزة تعويضية وبديلة **بمبلغ 41 مليون درهم**، استفاد منها قرابة **40 ألف** شخص في وضعية إعاقة، 40 % منهم إناث.

- فيما يخص **تحسين ظروف تمدرس الأطفال في وضعة إعاقة**، تم تخصيص ميزانية تقدر ب **345** مليون درهم، ما بين 2015 و2018 لفائدة **11344** مستفيد، 35 % منهم إناث. ويصل متوسط كلفة دعم كل مستفيدة ومستفيد **1095** درهم في الشهر. أما بخصوص سنة 2019 فقد بلغ عدد المستفيدين من هذه الخدمة **15461** شخص في وضعية إعاقة، ستوفر لهم إلى جانب الخدمات المدعمة في السنوات الماضية خدمات جديدة تتعلق بتأمين النقل، والعلاج الوظيفي المهني. كما سيستفيد الأطفال في وضعية إعاقة المهملين المتكفل بهم بمؤسسات الرعاية الاجتماعية من خدمة المطعمة.

- بالنسبة **لتشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة**، فقد تم، بين 2015 و2019 تمويل **1207** مشروع مدر للدخل، بغلاف مالي بلغ **43 مليون درهم**، وقد بلغت نسبة ذوي الإعاقة الذهنية 13% من مجموع المستفيدين، ب 79 مشروع. في حين كانت **نسبة النساء المستفيدات 32%** من مجموع المستفيدين.

- في مجال **إحداث أو تهيئة أو تجهيز مراكز مساعدة وتوجيه الأشخاص في وضعية إعاقة**، تم برسم سنة 2016 إطلاق مشاريع تغطية التراب الوطني عبر تهيئة المراكز بكافة جهات المملكة. **تم إحداث وتجهيز 77 مركزا للتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة برسم سنتي 2016 و2019**، في مختلف أقاليم المملكة، وستقدم خدمات عمومية موجهة للأشخاص في وضعية إعاقة وأسرهم.

✓ البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير المؤسسات المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة 2018-2021 :

ولتقنين وتطوير خدمات مؤسسات الرعاية الاجتماعية، وبعد إصدار القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية، تم الشروع في بلورة برنامج شمولي للنهوض بجودة خدمات وتأهيل المؤسسات، من خلال :

- إعداد النصوص التطبيقية ذات الصلة بالقانون 65.15، والتي توجد الآن في مراحل الإعداد الأخيرة.

- مشروع التأهيل المادي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- دعم إحداث مراكز جديدة للأشخاص في وضعية إعاقة، وتطوير عمل مراكز التوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة الموجودة على المستوى الترابي.

✓ الاستقبال والتوجيه ومنح شواهد الإعاقة:

بهدف تيسير وتقريب خدمة طلب وتسليم شهادة الإعاقة للأشخاص في وضعية إعاقة، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة في 6 يوليوز 2020 العمل بالمنصة الرقمية للحصول على شهادة الإعاقة www.khadamaty.social.gov.ma. وقد تمت تعبئة 26 مركزا لتوجيه ومساعدة الأشخاص في وضعية إعاقة التي انطلقت فيها التجربة كمرحلة أولية بمعدل مركزان عن كل جهة. ونظرا للتزايد المستمر والإقبال الكبير على هذه الخدمة الرقمية، تعتزم الوزارة بتعاون

مع التعاون الوطني توسيع العمل بهذه المنصة الرقمية بـ 20 مركزا آخر خلال شهر دجنبر الحالي ليصبح مجموعها 46 مركزا في أفق تعميمها.

وتم إلى حدود نونبر 2020 **منح أزيد من 9000 شهادة للإعاقة**، أي بعد خمسة أشهر منذ انطلاقها، وهو ضعف عدد الشواهد التي كانت تمنحه الوزارة خلال سنة بكاملها.

كما وقعت الوزارة رفقة وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة، اتفاقية من أجل إنجاز مشروع لتحديث مرافق الاستقبال وتحسين الولوج لفائدة الأشخاص في وضعية إعاقة لدى الوزارة. وذلك في إطار المشاريع القطاعية المنتقاة في مجال تحسين الاستقبال بالإدارات العمومية الممولة من طرف صندوق تحديث الإدارة العمومية.

✓ إطلاق البوابة الرسمية social.gov.ma وفق مقاربة ولوجة تبرز البعد الخدماتي.

لأجل إبراز مختلف الخدمات التي تقدمها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة للأشخاص في وضعية إعاقة، وللتواصل حول السياسات والبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها، عملت الوزارة على إطلاق بوابتها الرسمية social.gov.ma وذلك يوم الاثنين 21 شتنبر 2020 بعد أن تمت إعادة هيكلتها وفق مقاربة تبرز البعد الخدماتي.

وتتميز هذه البوابة الرسمية باعتمادها على المعايير الدولية في مجال الولوجيات الخاصة بالأشخاص في وضعية إعاقة لتمكينها من تصفح البوابة بيسر وعلى قدم المساواة مع باقي الزوار.

كما تم تخصيص منصة للمواكبة عن بعد تتضمن دروس وأفلام تربوية في مجالات التكفل بالأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الطفولة والمسنين، بالإضافة إلى قاعدة معطيات للبحث وتصفح النصوص القانونية والتقارير الوطنية والدولية ذات الصلة بعمل القطاع والتي يحتاجها الباحثون والمهتمون والطلبة وغيرهم من الزوار.

■ مجال الولوجيات وإذكاء الوعي والنهوض بالتنمية الدامجة

✓ برنامج إرساء وتطوير الولوجيات :

عملت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة لأجل تطوير الولوجيات، على إطلاق برنامج **"مدن ولوجة"**، وذلك في إطار اتفاقيات الشراكة والتعاون التي تربط الوزارة **و20 جماعة ترابة** هي الرباط، الدار البيضاء، طنجة، وجدة، فاس، مكناس، بني ملال، الجديدة، سلا، انزكان، أكادير، القنيطرة، تازة، بركان، تطوان، وزان، سوق أربعاء الغرب، آسفي، ورزازات والداخلة.

وتم في 11 نونبر 2020 تنظيم **لقاء تواصلي وتفاعلي مع ممثلي الجماعات الترابية الشريكة** للوقوف على تتبع مدى تقدم التنفيذ الترابي لهذا البرنامج.

وتم إطلاق هذا البرنامج منذ سنة 2018، كمشروع عملي يستثمر حصيلة نتائج **برنامج تحسين الولوجيات لفائدة الأشخاص ذوي الحركة المحدودة** الذي أنجزته **الوزارة بتعاون مع البنك الدولي (2012-2016)** بمدينة مراكش، لتوسيع التجربة على المستوى الوطني، تجسيدا للحق في الولوجيات وتكريسا للعدالة المجالية ولمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وتخفيفا لتكلفة الإعاقة وأعبائها.

وسيشكل تنفيذ هذا البرنامج فرصة للوقوف على واقع الولوجيات بالمدينة من خلال إجراء تشخيص دقيق للحواجز المادية التي تحول دون المشاركة الكاملة للأشخاص في وضعية إعاقة. ويستند هذا التشخيص على معطيات علمية وتقنية دقيقة كما يتم تنفيذه بمشاركة ومساهمة للأشخاص في وضعية إعاقة أنفسهم وجمعياتهم وطبعا بتنسيق كامل مع المصالح التقنية للجماعات الترابية الشريكة. ويتم خلال هذه المرحلة تنظيم العديد من اللقاءات التشاورية والتنسيقية الهدف منها الاتفاق على الفضاءات التي ستشملها عملية التشخيص مع الأخذ بعين الاعتبار طبعا مشاريع وبرامج التهيئة التي هي قيد التنفيذ من قبل الجماعات الترابية.

كما تعمل الوزارة من خلال هذا البرنامج على المساهمة المادية والمواكبة التقنية في إرساء أشغال الولوجيات اللازمة بالممرات والمرافق والفضاءات المفتوحة للعموم بمراكز المدن؛ وهي في الحقيقة مساهمة رمزية ذلك أن متطلبات ارساء الولوجيات على المستوى الترابي تفوق بكثير الإمكانيات التي يمكن أن ترصدها الميزانية السنوية للوزارة.

ويشكل مجال تقوية قدرات الفاعلين العموميين المباشرين في ميدان البناء والتعمير والفاعلين الجمعويين المحليين العاملين في مجال الإعاقة إحدى الأهداف الأساسية لبرنامج مدن ولوجة، حيث تعمل الوزارة على تنظيم لقاءات تكوينية لفائدة الأطر التقنية المعنية بتتبع تنفيذ مشاريع اشغال الولوجيات. وتعرف هذه اللقاءات تصريف تكوين علمي وتقني متين في مجال الولوجيات سواء من خلال الشق النظري والمعياري أو من خلال ورشات تطبيقية للولوجيات.

أما الجانب الأخير من هذا البرنامج فيهدف إلى تطوير ثقافة الولوجيات من خلال إطلاق حملات توعوية وتحسيسية تروم تغيير التمثلات المجتمعية حول الموضوع وكذا إذكاء وعي الفاعلين بأهمية إدراج الولوجيات ضمن السياسات والبرامج التنموية التي يشرفون عليها.

✓ برنامج دمج بعد الإعاقة في برامج التنمية الترابية:

يعتبر دمج بعد الإعاقة في المخططات التنموية للجماعات الترابية مدخلا أساسيا لتلبية حاجيات الأشخاص في وضعية إعاقة لارتكازها على المقاربات المجالية والتشاركية من التشخيص إلى التنفيذ، وبناء على ما تتيحه القوانين التنظيمية للجماعات الترابية فقد تمت المساهمة في مواكبة إعداد مخططات تنموية دامجة لمجموعة من الجماعات الترابية، بناء على طلبها و تنفيذا ايضا لالتقائية توجهات السياسة العمومية المندمجة خاصة منها ما يتعلق بالرافعة العرضانية الثانية "دمج بعد الإعاقة في المخططات الوطنية والبرامج الترابية للتنمية" وتدابير مخططها التنفيذي 2017-2021 مع برامج المخططات التنموية للجماعات الترابية التالية:

- جهة الرباط-سلا القنيطرة: المواكبة التقنية لإدراج بعد الإعاقة في المخطط التنموي الجهوي،
- جهة مراكش–آسفي: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الاستراتيجي الجهوي للإعاقة،
- المجلس الإقليمي لتزنيت: المواكبة التقنية لإدراج بعد الإعاقة في المخطط الإقليمي،
- المجلس الإقليمي لإنزكان: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الإقليمي للإعاقة،
- جماعة سلا: المواكبة التقنية لإعداد المخطط الجماعي للإعاقة.

✓ مجال الشراكة مع الجمعيات الفاعلة في مجال الإعاقة :

لأجل النهوض بالمبادرات الجمعوية في مجال حماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، وبهدف تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته، تعمل وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة على عقد اتفاقيات شراكة مع الجمعيات الكبرى ذات البعد الوطني في محاور موضوعاتية، تحدد سنويا حسب الحاجيات المعبر عنها أثناء تتبع تنزيل السياسة العمومية المندمجة ومخططها التنفيذي 2019-2021، وأخذا بعين الاعتبار للبرنامج الحكومي 2017-2021. كما يتم اعتماد مجموعة من المعايير نذكر منها:

- تنظيم جمعوي، على شكل جمعية وطنية أو تحالف أو فيدرالية أو شبكة
- خبرة في المجال الموضوعاتي
- التغطية المجالية
- تجربة في تدبير برامج اجتماعية كبرى مع القطاعات الحكومية والهيآت المختلفة
- تقديم مفصل المشروع يبين: مبررات المشروع، الفئات المستهدفة، الأهداف، النتائج المنتظرة، المؤشرات، التتبع والتقييم)
- دراسة المشروع من قبل لجنة تابعة للوزارة.

ويتم حاليا تنفيذ كل برامج العمل وفق الاتفاقيات التي أبرمتها الوزارة مع الجمعيات التالية:

الجامعة الوطنية للكشفية المغربية حول مشروع تمكين الأشخاص في وضعية إعاقة من حقهم في التأطير التربوي والتنشئة الكشفية وفق ممارسات تراعي احتياجاتهم وحقوقهم بمبلغ يصل إلى 1 500 000 درهم،

- **الجمعية المغربية للتضامن والتنمية** حول مشروع إدماج الأشخاص في وضعية إعاقة في التنمية المحلية من خلال الأنشطة المدرة للدخل 889 205 2 درهم،
- **الجمعية المغربية للدسليكسيا** حول مشروع دعم ومواكبة الأشخاص ذوي إعاقة الديسليكسيا واضطرابات التعلم الخاصة بمبلغ يصل إلى 500000 1 درهم،
- **مؤسسة هاندي مغرب** حول مشروع دعم البرنامج الوطني للسياحة الدامجة للأشخاص في وضعية إعاقة 000 500 1 درهم،
- **تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب** حول مشروع النهوض بحقوق الشباب ذوي إعاقة التوحد وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع 000 500 1 درهم،
- **الشبكة الجامعية المغربية للتعليم الدامج** حول مشروع النهوض بتعليم الاشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع 800 490 1 درهم،
- **الجامعة الملكية المغربية لرياضة الأشخاص المعاقين** حول مشروع النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة للأشخاص في وضعية إعاقة في المجتمع 000 500 درهم،
- **الجمعية المغربية لدعم تنمية المقاولة الصغرى** حول مشروع الاندماج المهني للأشخاص في وضعية إعاقة000 000 1 درهم،
- **الأولمبياد الخاص المغربي** حول مشروع النهوض بالممارسة الرياضية للأشخاص في وضعية إعاقة وتعزيز المشاركة الكاملة والفعالة لهم في المجتمع 000 500 درهم.

■ التدابير المتخذة لمواجهة الآثار الناجمة عن جائحة كورونا المستجد كوفيد 19:

1. **وضع منصة البرنامج الوطني لتأهيل مهنيي التكفل بالأشخاص ذوي إعاقة التوحد "رفيق** :" الهدف منها الإرشاد والتوجيه والتواصل مع آباء وأمهات الأطفال ذوي إعاقة التوحد. حيث تم وضع 13 خلية للتواصل والإرشاد والتوجيه تسهر عليها كفاءات وطنية مكونة في إطار برنامج رفيق الخاص بمهنيي إعاقة التوحد، تقدم إرشادات وتوجيهات للآباء والأمهات، ومدهم بتدابير وإجراءات تربوية وسلوكية يمكن إنجازها لفائدة أبنائهم وبناتهم داخل المنازل، وتقديم الإرشادات الوقائية من فيروس كورونا وفق الممارسات الدولية المعتمدة في المجال؛

2. **المداومة التربوية:** من أجل مواصلة العمل مع الأطفال في وضعية إعاقة وأسرهم، **حيث تم** ارساء منصة للخدمات الدامجة عن بعد هم 22 كبسولة تربوية دامجة، موجهة للأسر والمهنيين المعنيين بأساليب ميسرة وولوجة مؤطرة من طرف 6 مهنيين مشهود لهم بالكفاءة في المجال، وتبث هذه الحلقات إضافة إلى اللغة العربية والأمازيغية بلغة الإشارة؛

3. **الخدمات الدامجة عن بعد**، والتي تهدف إلى ضمان استمرارية تمدرس الأطفال في وضعية إعاقة، حيث تمت تعبئة 1297جمعية متخصصة في مجال الإعاقة؛ لفائدة المستفيدات والمستفيدين من خدمة دعم تحسين ظروف التمدرس المندرجة في إطار صندوق دعم التماسك الاجتماعي، برسم سنة 2019. كما تم التواصل مع 12213 أسرة، وتعبئة 3462 إطارا متخصصا في مجالات التربية والتأهيل الوظيفي والترويض والدعم النفسي؛

4. **مواكبة الدخول التربوي والتكوين لمراكز الرعاية الاجتماعية المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة المتمدرسين،** والتي تهدف، في ظل جائحة كورونا، إلى ضمان دخول تربوي آمن لتقديم الخدمات في المراكز المستقبلة للأشخاص في وضعية إعاقة لسنة 2020-2021، في ظروف تحافظ على صحة وسلامة الأشخاص في وضعية إعاقة المعنيين والمهنيين المختصين، حيث تمت تعبئة 297 جمعية متخصصة في مجال الإعاقة معنية بالدخول المدرسي للأشخاص في وضعية إعاقة، لفائدة 13211 مستفيدة ومستفيد، كما تم إعداد ونشر وتوزيع دليل بروتوكولي خاص يفصل عملية استئناف خدمات المراكز وفق أنماط ملائمة للتكفل، تراعي حدة الإعاقة وإمكانيات التأطير وشروط الاستيعاب داخل المراكز، وتم إعطاء انطلاقة الموسم الدراسي 2020 – 2021، في 15 شتنبر المنصرم؛

5. **عمليات تحسيسية للوقاية:** الغرض منها التحسيس والوقاية من خطر كوفيد 19 المستجد. حيث تم بث مجموعة من الوصلات التحسيسية حول فيروس كورونا المستجد بلغة الإشارة في الموقع الإلكتروني الخاص بكوفيد 19وعبر مواقع التواصل

الاجتماعي. كما تم إطلاق عملية "سلامة" تتمثل في توفير حقيبة صحية لفائدة 650 شخص في وضعية إعاقة، ب 3 جهات: جهة الرباط سلا القنيطرة ،وجهة طنجة تطوان الحسيمة، وجهة فاس مكناس.